

مركز قطر للمال PMI™

الأعمال التجارية لشركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة تستمر بالتحسن في ديسمبر

مستويات الأعمال غير المنجزة. وفي الواقع، كان معدل نمو الأعمال غير المنجزة هو الأعلى منذ يوليو من العام 2018.

وأشارت بيانات القطاعات الفرعية إلى أنَّ قطاع الصناعات التحويلية قد سجَّل أعلى معدلات التحسُّن في الأعمال التجارية طيلة الربع الرابع من العام 2020، تبعه قطاعات الإنشاءات والبيع بالجملة والتجزئة والخدمات على التوالي. وسجَّل قطاع الصناعات التحويلية أعلى معدلات النمو في مستوى الإنتاج للشهر الثاني على التوالي في ديسمبر من العام 2020، الأمر الذي يبيِّن بقاء قوي للصادرات غير النفطية.

وارتفعت معدلات التوظيف في شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر في ديسمبر، وخصوصاً في قطاع الخدمات الذي شهدَ توظيف عدد كبير من الموظفين. ورفعت الشركات الأجور والرواتب بمعدل هو الأعلى خلال العامين الماضيين، ويعود ذلك جزئياً إلى القيود الناشئة على القدرة الإنتاجية للشركات نظراً لنقص الأيدي العاملة بسبب القيود المفروضة على السفر للحد من تفشي فيروس كورونا المستجد.

وفي إطار المقارنات مع الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، يمكن تجميع قراءات مؤشر مديري المشتريات الشهرية على أساس متوسط ربع سنوي. ومنذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2017، ارتبط مؤشر مديري المشتريات الربع سنوي لـ 0.66 نقطة بالنتيجة السنوية في النسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية، حيث تعادل قراءة الـ 50.0 نقطة في مؤشر مديري المشتريات نمواً بنسبة 0.2% على أساس سنوي. وتشير أحدث البيانات الرسمية إلى انخفاض سنوي بنسبة 6.1% بالقيمة الحقيقية في الربع الثاني من العام 2020، ويعكس هذا الرقم تأثير إجراءات الإغلاق المتخذة لاحتواء تفشي فيروس كورونا المستجد. وتتماشى بيانات مؤشر مديري المشتريات للربع الثالث من العام 2020 مع الزيادة على أساس سنوي بنسبة 2.7% في الناتج المحلي الإجمالي وتشير بيانات الربع الرابع من العام 2020 إلى زيادة إضافية تصل إلى 1.0%. وتؤكد بيانات مؤشر مديري المشتريات لعام 2020 حتى الآن بأنَّ المسار الاقتصادي لقطر أكثر تماشياً مع ما هو ملحوظ في اقتصادات الصين ودول شرق آسيا التي تشهد انتعاشاً حاداً سريعاً بالمقارنة مع المسار الاقتصادي الملحوظ حالياً للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

أظهرت أحدث بيانات مؤشر مديري المشتريات لدولة قطر بأنَّ اقتصاد شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة قد أنهى العام 2020 بتسجيل معدل نمو جديد أعلى من متوسط الدراسة على المدى الطويل. وارتفع إجمالي النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة بوتيرة ملحوظة نسبياً، ليستمرَّ الاتجاه الذي ظهر مع التوسع السريع في شهري يوليو وأغسطس نظراً لاسترداد النشاط الاقتصادي عافيته من الركود الناجم عن فرض إجراءات الإغلاق للحد من تفشي جائحة كوفيد-19 خلال الربع الثاني من العام 2020. وشهدت الطلبات الجديدة نمواً بمعدل أعلى من متوسط الدراسة على المدى الطويل، فيما سجَّلت الأعمال غير المنجزة أعلى ارتفاع لها منذ يوليو من العام 2018، مشيرةً إلى تزايد ضغط الطلب على القدرة الإنتاجية للشركات. وواصلت الشركات زيادة معدلات التوظيف ورفع الرواتب، بينما استمرت أسعار مستلزمات الإنتاج بالانخفاض في المتوسط. الأمر الذي ستمَّح للشركات بالحفاظ على استقرار أسعار السلع والخدمات.

يتمَّ تجميع مؤشرات مديري المشتريات لقطر من الردود على دراسة من لجنة تضمَّ حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع بالجملة والتجزئة إلى جانب الخدمات، كما أنَّها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة وذلك وفقاً لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

وسجَّل مؤشر مديري المشتريات 51.8 نقطة في ديسمبر، منخفضاً بدرجة طفيفة عن قراءة شهر نوفمبر البالغة 52.5 نقطة، وتتماشى هذه القراءة مع متوسط المؤشر خلال الربع الرابع من العام 2020 والبالغ 51.9 نقطة وتتجاوز بكثير مستوى الاتجاه على المدى الطويل البالغ 49.6 نقطة. وأشارت هذه القراءة إلى إنهاء شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة العام 2020 بتسجيل معدل قوي ولا تزال جميع المكونات الخمسة لمؤشر مديري المشتريات تسجِّل مستويات إيجابية.

واستمرَّ إجمالي النشاط التجاري بالتوسع بمعدل قوي نسبياً في شهر ديسمبر من العام 2020. وكان معدل التوسع في النشاط التجاري طيلة الربع الرابع من العام 2020 هو الأعلى منذ الربع الأول من العام 2018، باستثناء التعافي الذي شهده الربع الثالث من العام 2020 بعد تخفيف إجراءات الإغلاق. واستمرت الطلبات الجديدة بدعم النمو الإجمالي للنشاط التجاري وكان مستوى الطلب قوياً بدرجة كافية لرفع

النتائج الأساسية

مؤشر مديري المشتريات يسجَّل 51.8 نقطة، بما يتماشى إلى حد كبير مع الاتجاه القوي الذي شهده الربع الرابع من العام 2020

مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة تسجِّل معدلات نمو مستمرة في نهاية العام 2020

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة يسجَّل أعلى ارتفاع منذ شهر يوليو من العام 2018

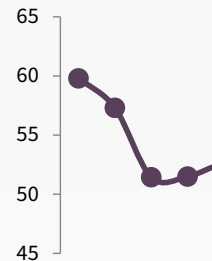
مركز قطر للمال PMI

ديسمبر

51.8

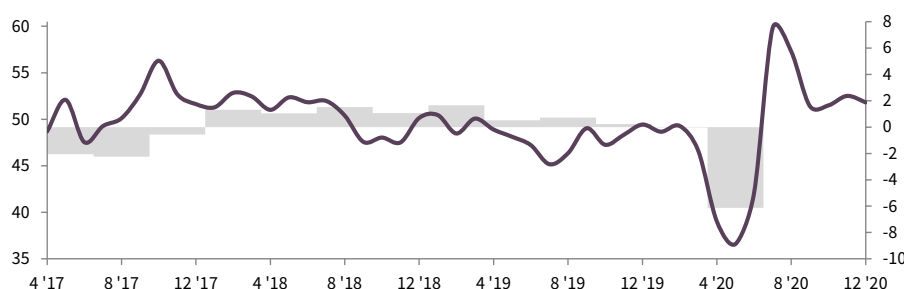
نوفمبر: 52.5

آخر ستة أشهر



مركز قطر للمال PMI

معدل موسميًا. < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي

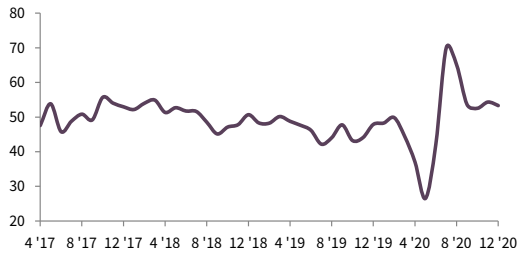


المصادر: مركز قطر للمال، IHS Markit | جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر

مؤشر الإنتاج

مؤشر الإنتاج

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



نمو إنتاج القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة يبقى قويًا نسبيًا في نهاية العام 2020

سجلت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة نموًا قويًا جديدًا في النشاط التجاري في ديسمبر، وبقي مؤشر الإنتاج المعدل موسميًا أعلى من متوسط الدراسة على المدى الطويل. وكان معدل نمو مؤشر الإنتاج في ديسمبر متماشياً مع الاتجاه السائد طيلة الربع الرابع من العام 2020.

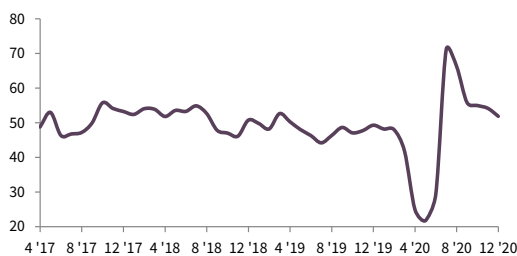
آخر ستة أشهر



مؤشر الطلبات الجديدة

مؤشر الطلبات الجديدة

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



حجم الطلبات الجديدة يرتفع للشهر السادس على التوالي

استمر الطلب على سلع وخدمات شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة بالتحسن في نهاية العام 2020، لتستمر بذلك سلسلة التوسع المتواصل التي بدأت في النصف الثاني من العام 2020. وانخفض معدل نمو الطلبات الجديدة للشهر الخامس على التوالي، ولكنه بقي أعلى من متوسط الدراسة على المدى الطويل.

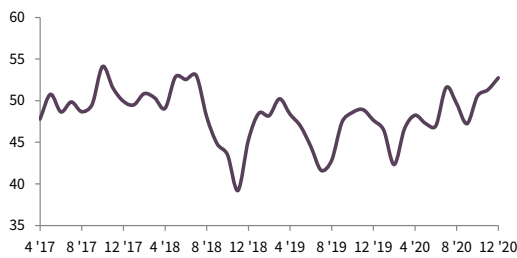
آخر ستة أشهر



مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

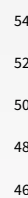
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



الأعمال غير المنجزة تسجل الزيادة الأكثر حدة منذ يوليو 2018

في دليل على تزايد الضغوط على القدرة الإنتاجية في شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة، ارتفع مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة للشهر الثالث على التوالي في ديسمبر من العام 2020. ومثل ذلك أطول سلسلة نمو مسجلة في تاريخ الدراسة. وارتفع معدل التوسع في نهاية العام لأعلى مستوى له منذ يوليو 2018.

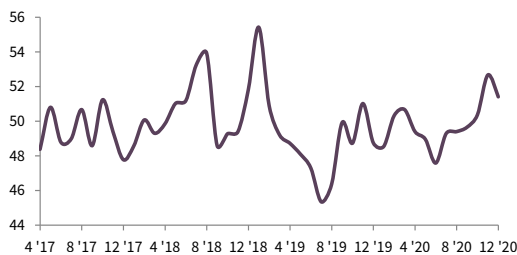
آخر ستة أشهر



مؤشر التوظيف

مؤشر التوظيف

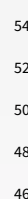
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



استمرار استحداث الوظائف طيلة الربع الرابع من العام 2020

ارتفعت معدلات التوظيف في شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة للشهر الثالث على التوالي في ديسمبر، التي تمثل أطول فترات النمو منذ عامين تقريبًا. وانخفض معدل التوسع في القوى العاملة من أعلى مستوى له في 22 شهرًا في نوفمبر الماضي، ولكنه لا يزال من الأعلى في تاريخ الدراسة.

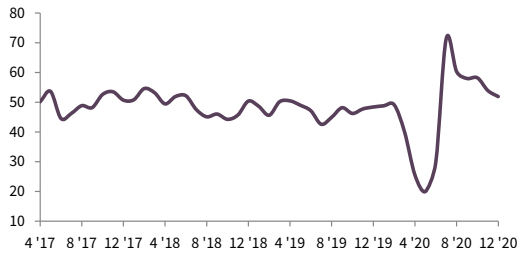
آخر ستة أشهر



مؤشر عروض الشراء

مؤشر عروض الشراء

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



الأنشطة الشرائية ترتفع للشهر السادس على التوالي

ارتفعت كميات مشتريات مستلزمات الإنتاج للشهر السادس على التوالي في ديسمبر بما يتماشى مع اتجاهات مؤشري الإنتاج والطلبات الجديدة. وكان معدل نمو الأنشطة الشرائية هو الأدنى في هذه السلسلة، لكنّه لا يزال أعلى من متوسط الدراسة على المدى الطويل.

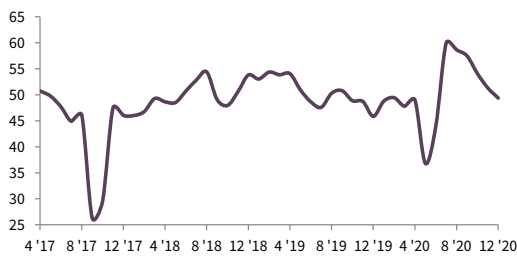
آخر ستة أشهر



مؤشر مواعيد تسليم الموردين

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

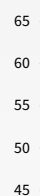
معدل موسميًا، < 50 = مواعيد أسرع منذ الشهر الماضي



مواعيد تسليم الموردين تطول بدرجة ضئيلة في ديسمبر

طال متوسط مواعيد تسليم مستلزمات الإنتاج التي طلبتها شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر في ديسمبر من العام 2020، وأنهى ذلك فترة دامت لخمس أشهر شهدت تحسّنًا في أداء الموردين. ورغم ذلك، كانت الوتيرة التي طالت فيها مواعيد التسليم منذ نوفمبر طفيفة.

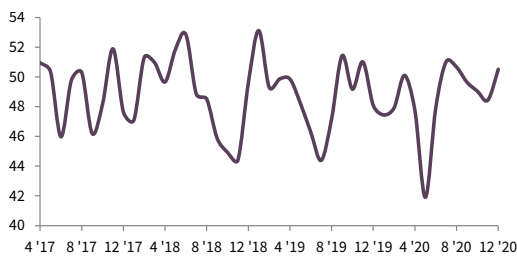
آخر ستة أشهر



مؤشر المخزون من المشتريات

مؤشر المخزون من المشتريات

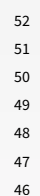
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة تزيد مخزوناتها للمرة الأولى منذ أربعة أشهر

ارتفعت كميات مستلزمات الإنتاج التي تحتفظ بها شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في ديسمبر من العام 2020، بعد انخفاضها لمدة ثلاثة شهور.

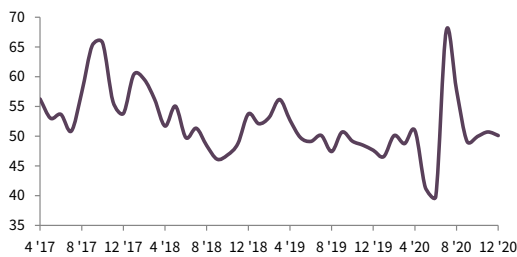
آخر ستة أشهر



مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج لم يشهد تغييرًا يُذكر في ديسمبر

سَجَل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج المعدّل موسميًا قراءة تتماشى مع المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة في ديسمبر من العام 2020، مشيرًا إلى استقرار إجمالي الضغوط على التكاليف في شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة. وانخفضت حدة الضغوط على التكلفة بشكل عام بعد معدلات التضخم القوية المسجلة في شهري يوليو وأغسطس من العام 2020، مشيرًا إلى عدم وجود قيود على القدرة الإنتاجية للشركات فيما يخص مستلزمات الإنتاج.

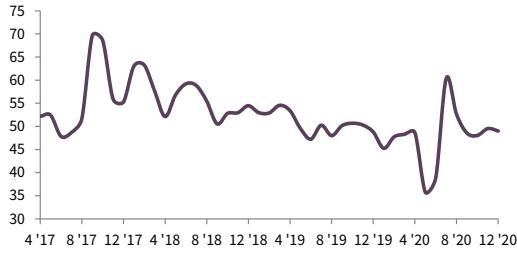
آخر ستة أشهر



مؤشر أسعار الشراء

مؤشر أسعار الشراء

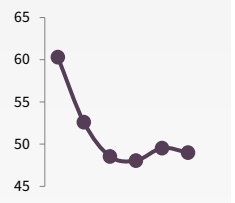
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



أسعار شراء المنتجات تنخفض للشهر الرابع على التوالي

دفعت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر أسعارًا أقل في المتوسط مقابل مشترياتها في ديسمبر من العام 2020، لتمتد بذلك الفترة الحالية للضغط التي تؤدي إلى انخفاض الأسعار إلى أربعة أشهر. ومع ذلك، ظل معدل الانخفاض في أسعار الشراء ضعيفًا.

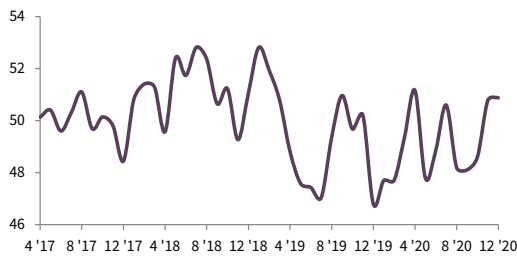
آخر ستة أشهر



مؤشر تكاليف الموظفين

مؤشر تكاليف الموظفين

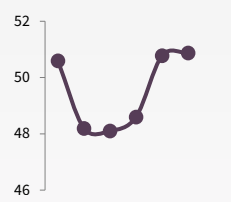
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



زيادة الأجور والرواتب للشهر الثاني على التوالي

ارتفع متوسط تكاليف الموظفين للشهر الثاني على التوالي في ديسمبر من العام 2020، ما يمثل أول فترة متواصلة من نمو الأجور والرواتب منذ الربع الأول من العام 2019. وعلاوة على ذلك، ارتفع مؤشر تكاليف الموظفين المعدل موسميًا لأعلى مستوياته منذ ثمانية أشهر.

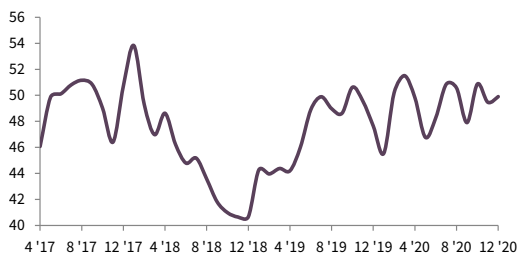
آخر ستة أشهر



مؤشر أسعار الإنتاج

مؤشر أسعار الإنتاج

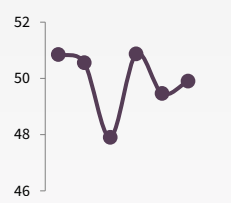
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



استقرار أسعار السلع والخدمات بشكل عام

لم تشهد أسعار السلع والخدمات التي تقدمها شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر أي تغيير يُذكر في ديسمبر من العام 2020 مقارنة مع الشهر الذي سبقه. ومع ذلك، ارتفعت أسعار السلع والخدمات لخمس مرات طيلة العام 2020 وهو أكثر عدد مرات لارتفاع الأسعار منذ العام 2017.

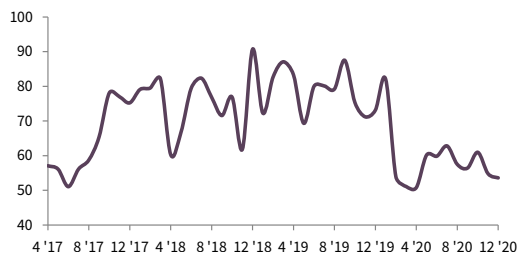
آخر ستة أشهر



مؤشر النشاط المستقبلي

مؤشر النشاط المستقبلي

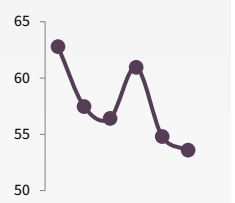
معدل موسميًا، < 50 = نمو متوقع خلال الـ 12 شهرًا المقبلة



الشركات تتوقع ارتفاع مستوى النشاط التجاري على مدار العام 2021

ظلت توقعات شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر إيجابية مع اقتراب بداية العام 2021 نظرًا لتسجيل مؤشر النشاط المستقبلي لقراءة أعلى من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة في شهر ديسمبر من العام 2020. وسجل قطاع الصناعات التحويلية أعلى مستويات الثقة، تبعه قطاعي البيع بالجملة والتجزئة.

آخر ستة أشهر



الاتصال

مركز قطر للمال

القسم الاستشاري الاقتصادي
+974 4496 7777
qatarpmi@qfc.qa

IHS Markit

تريفور بالشين
مدير الدراسات الاقتصادية
+44 1491 461 065
trevor.balchin@ihsmarkit.com

كاثرين سميث
العلاقات العامة
+1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ الناتج لمركز قطر للمال من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر ديسمبر 2020 في الفترة من 4-18 ديسمبر 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ الخاص بمركز قطر للمال لمجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index™" و "PMI™" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها. ومركز قطر للمال باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.